شريعة الصينيين

٢

الترتيب الادارية :

دستور الصينيين — حقوق العائلة — الزواج — الطلاق

حماية الوالدين — مكانة الاب

لقد صدر قانون الصين المحتوي على شريعة الصينيين اليوم المسمى (تا — ليو — لي — سي) اي (قوانين واحكام سلالة كبراء الشينيين) في العصر الثاني قبل الميلاد مع ما طرأ عليه من الادوار الخاصة ولم يجد في أي من اساسه وصفه قبل سنة ١٦٤٧ اعظم فتوحات العالم ؟

وقد ترجم (استاونتون — STAUNTON) هذا الدستور الى الانكليزية في سنة (١٨٠٢) نقل عن هذه الترجمة الى الفرنسية

« يقسم هذا الدستور الى سبعة اقسام :

اولاً : يبتدئ الاحكام العمومية ، ثانياً : باقي القانون المدني ، ثالثاً : القانون الجزائي ، رابعاً : المالك ، خامساً : التشكيلات العسكرية ، سادساً : الحقوق العائلية ، سابعاً : القواعد لاجراء الوظائف العمومية .

« يراد بالقانون المدني في دستور الصين كل ما يعود للحكومة من الامور لاصلاح الموظفين ووظائفهم والحقوق المدنية كما نفهمها نحن غير موجودة عند الصينيين فلا مناسب في قانون الصين من ما اتى على ذكره من حقوق الافراد بين الحكومة والعلاقة في بعضها قد بحث في قسم العائلة ، وبركم فقط ، وترك الباقي الى العرف والعادة وقد ادى ذلك الى توسع الحقوق الفائية توسعاً عظيماً وجعل كل عمل من العقود حراً واخذ كل دعوى من الدعاوي الحقوقية شكل الدعوى الجزائية فلا يوجد نوع من اصول المحاكمة عندهم يستوجب استعمال نوع من التعذيب والضرب وهذا القانون فضلاً انتخبوا من بين العلماء عدداً من اجزاءه فصب السبق على غيره ولم ناقص معاذن بشخصه هو ويجول عشاة احكامهم كما سنشاهد لما الى المرادات العالية .

« ان كان هذا الوضع شاع من الطلب يقتضي هذا الدستور الا انه قد يقع الطلب القديم وقطع الصور وتشديد العقاب في كل حي .

من الصلاحية الواسعة لتأديب اولاده وورثاً عن اجراء هذه الصلاحية البيت فللوالد الاب مؤاخذاً ما لم يكن مبالغاً في عقابه او متعمداً القتل فيحكم عليه بسنة جنايات او تقويمه سنة ولما اهملت هذه القاعدة لتأت بادة نسل الاولاد وتشتيتهم . اما السفاح الجنين فلا يستوجب الموت العقاب .

للاب ان يبيع ولده برضائه واذا كان مضطراً لذلك لفقره المدقع ليس برضا الابن شرطاً . ليس للاب حق في التصرف بزوجات ابنائه مطلقاً وان تعرض زوجة ابنه بكون بيعه غير نافذ ويعاقب بالضرب والتعزير ليس واجباً على الاب تأديب ولده بنفسه بل له ان يسلمه الى المحكمة والادلة التي يقدمها الاب للمحكمة تكون موضع ثقة لاشخاص

على الاب ادارة اموال اولاده بله ان يتعهد من سكن دار على حدة بل يسكنهم معه بله اذا اراد ان يجري اداءه من ميراثه ان يوصي بذلك فتكون وصيته هذه نافذة .

على الولد ان يطيع ابويه ويبقى عليهما ان كانا معسرين ومن يأخذ بن الباء بذلك يعاقب بمائة جلدة وتخيير الابوين عقابه القتل ومن يقتل اباه عمداً يعاقب بالصلب واشد انواع الموت اما الذي يقتل اباه خطأ فيحكم عليه بالموت العادي . من يعتدي على احدى زوجات ابيه او جدته اي سبب يعاقب بالقتل ايضاً وكذلك من يحاول طمس جناية واقعة على زوج احد اصوله من جهة الاب وابنا ، تكب الولد جريمة استدعى انتحار الاب ويحكم على الولد بالموت وليس للاولاد ولا لاقربائهم شفاء الاصول بشيء ما دام كانوا محتفين واذا قدموا جوازا للاقامة جبرية ثلاث سنين لدى واذا اقيم بطلان تهمتهم جوزوا بالقتل عقابا .

ويعد الاقرباء الذين في الدرجة الاولى والثانية اذا كانوا مشتركين بمسكن واحد واحدى تعدهم جزء بعض معدودين . ويحجر الاولاد على دفن ابيهم وحفظ قبره والحداد عليه مدة ثلاث سنوات ومن يخالف ذلك يعاقب بالجلد والنفي . كذلك على الاولاد الحداد على امهاتهم وعلى الزوجة ان كانت عقيمة كما ان تحد على زوجها مدة ثلاث سنوات .

وعضاة الولد بعد وفاة ابيه الام ، بعد وفاة الام للرجل الذي تتزوج له كفالة الاولاد بعد ابيهم وفي دخول الولد في وظيفة يصبح معاشي من اجازة ابيه والبنت التي تزوجت تخرج من تحت يد الاب الى يد زوجها وقد تعود الى يد ابيها اذا فسخ النكاح وعادت الى بيت ابيها على ان يد الاب هذا قد اصبح الآن تدريجياً يد

الأسر البسيطة التي لا يزيد عددها على (٢٥) أسرة والحكومة تمنح الطرف حق
مؤاخذة الناس بهذا السبب . وكذلك الزوجة فإن لها من الزواج وحكم الموت على
كل من زوجها وزوجها وأخيه وغيرهم من أقارب الزوج من الأصهار . ولا
توجد مادة لهذه الأزواج في الصين كالحال في جاميول (الهند) التي لا تزال
هذه المادة متفشية في أهلها حتى اليوم وهناك مادة موروثة للصينيين وهي أن عقد زواج
بين أسرة على بنت من أخرى وتوفيا أو توفي أحدهما قبل الدخول بيت العائلات
متصاهرتين كما لو كان الزواج صحيحاً .

وس أراد عقد النكاح الرجال عشرون عاماً والنساء خمسة عشر عاماً .

المحرمات من يتزوج زوجة شرعية واحدة ما لم يكن له ثروة تساعده على الإنفاق فله
أن يتزوج زوجات ثانويات وعدد أولاد هؤلاء النساء ولاء الزوجة الشرعية . وعلى
الرجل في الزواج أمور مطلق حاله يسمى معاشرتها فإنه حينئذ أن أخذ جهازها وتعهد
ليبت عائلتها فإنه يجبر حينئذ على الإنفاق عليها

الطلاق — للطرفين أن يتراضيا على الطلاق وحينئذ ذلك يملك الزوج أن
يطلق زوجته لأحد الأسباب السبعة المذكورة في كتب الكونفوشيوسية . وهذه
أسباب الرضا بموجبها للمرأة المطلقة أن تتزوج من الحالات بما شاءت بكرها في الأمر وعلى
ذلك فللزوج أن يزوجها من آخر . وأخذ ثمنها له لأنه صريح بملك مصروفاً

تحرم الزوجة بعد وفاة زوجها بين الأقارب في بيت عائلة زوجها بعد الرجوع إلى
بيت عائلتها إلا إذا اختارت العائلة الثانية فليس لها أخذ شيء من جهازها على أنه
إذا كان لها أن تعقد نكاحها على رجل آخر إلا أن العوائد تمنع ذلك .

والمرأة يجب أن تكون في أدوار حياتها كلها تحت وصاية رجل وإما أن يكون الوصي
عليها أباها أو أخاها أو زوجها أو ابنها .

تجبة الأبوين وعبد الأب — يطلب الأبناء في أي من كلا بالطلاق الأب
والأم أن يختاروا أصوفهم من وجبة الأب إختياراً كلياً والباقي الأكبر إبقاء اختياره
خصوصي لتخطيه ويرجع الوجبة وجبة الأب التامة مراسم عادة الأجداد والآباء
حسب التقاليد الموروثة

ليس للأم لأن يتزوجوا بعد زواج الأب والأم وأكبر مظاهر حقوق الأب ما له